الأمم المتحدة

A/C.3/73/SR.42

الجمعية العامة

الدورة الثالثة والسبعون

Distr.: General
1 November 2019
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة الثانية والأربعين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الخميس ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، الساعة ١٠:٠٠

الرئيس: السيدة شيكونغو (نائبة الرئيس) . . . . . (ناميبيا)

المحتويات

البند ٦٥ من جدول الأعمال: تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، والمسائل المتصلة باللاجئين والعائدين والمشردين، والمسائل الإنسانية *(تابع)*

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Management Section (dms@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

الرجاء إعادة استعمال الورق

في غياب الرئيس، السيد صيقل (أفغانستان)، تولت رئاسة الجلسة السيدة شيكونغو (ناميبيا)، نائبة الرئيس.

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠:٠٠.

البند ٦٥ من جدول الأعمال: تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، والمسائل المتصلة باللاجئين والعائدين والمشردين، والمسائل الإنسانية *(تابع)* A/73/12 (Part I) و A/73/12 (Part II) و A/73/12/Add.1 و A/73/340).

١ - **السيدة فايزاد** (أفغانستان): قالت إن من بين أكثر من ٢٥ مليون لاجئ في العالم، هناك ٦ ملايين لاجئ أفغاني. ومعظمهم دون سن الثامنة عشرة ويمكنهم أن يضطلعوا بدور بنّاء في تنمية بلدهم. وقالت إن حكومة بلدها تعمل مع الكيانات المحلية والشركاء الدوليين على تعزيز رفاه الأفغان اللاجئين والعائدين والمشردين داخليا. وهي تنفذ خطة عمل وطنية معنية بالعائدين والمشردين داخليا، كما أنها كثفت جهودها الرامية إلى إتاحة فرص كسب العيش للعائدين. وقد تمكنت، بفضل زيادة ميزانية إعادة اللاجئين إلى الوطن زيادة كبيرة، من بدء برامج لتزويد العائدين بالمأوى والمياه النظيفة والكهرباء. كما تعمل على تعبيد الطرق وإتاحة فرص الحصول على الأراضي والتمدرس. أما على الصعيد الدولي، فأفغانستان ملتزمة باستراتيجية الحلول الخاصة باللاجئين الأفغان، وقد أنشأت مؤخرا مجلس شؤون اللاجئين لتحسين التنسيق مع المؤسسات الدولية وتسهيل العودة الطوعية. وأعلنت أيضا مؤخرا قرارها المتعلق بتطبيق إطار التعامل الشامل مع مسألة اللاجئين.

٢ - واستدركت مشددة على أن اللاجئين الأفغان ما زالوا يمثلون ثاني أكبر عدد للاجئين في العالم. وقالت إن حكومة بلدها تسعى إلى معالجة الأسباب الجذرية لهذه المشكلة بإرساء أسس السلام الدائم. وقد تفاوضت بشأن وقف إطلاق نار أول مع حركة طالبان، وستواصل قيادة عملية السلام.

٣ - **السيدة إرشادي** (جمهورية إيران الإسلامية): قالت إن مسألة القرب لا ينبغي أن تكون هي ما يحدد المسؤولية عن اللاجئين. وقد أعطى وصول اللاجئين بشكل مكثف إلى أوروبا للأوروبيين فكرة طفيفة عن العبء الثقيل الذي تتحمله بلدان مثل بلدها منذ عقود. والبلدان التي أدت سياساتها إلى نزوح أعداد كبيرة من اللاجئين تغلق حدودها بشكل متزايد في وجههم.

٤ - واسترسلت قائلة إن عدد اللاجئين الذين أعيد توطينهم في بلدان ثالثة من إيران في العقدين الماضيين ليس إلا جزءً صغيرا جدا من معدل المواليد السنوي في صفوف اللاجئين. وكررت دعوة حكومة بلدها المجتمع الدولي إلى اتخاذ التدابير اللازمة لإعادتهم إلى ديارهم على نحو مستدام. وقالت إن إيران قد استضافت، على مدى أربعين عاما تقريبا، عددا أكبر من اللاجئين مقارنة بأي بلد آخر تقريبا. وفي غياب دعم دولي مجدٍ، أصبح يتعذر أكثر فأكثر الاستمرار في إتاحة ما تقدمه إيران من خدمات، خاصة في ضوء الجزاءات غير القانونية التي تفرضها الولايات المتحدة في أعقاب انسحابها غير المبرر من الاتفاق النووي لعام ٢٠١٥.

٥ - وقالت أيضا إن الاتفاق العالمي بشأن تقاسم المسؤولية عن اللاجئين ينبغي أن ينشئ آليات دعم فعلية للبلدان والمجتمعات المحلية المضيفة مع احترام سيادتها الوطنية، كما ينبغي أن يتيح سبيلا لإيجاد حل مستدام لأزمات اللاجئين. ولا ينبغي لهذا الاتفاق أن يترتب عن أعباء جديدة للبلدان التي تستضيف أعدادا كبيرة من اللاجئين. وعلى الرغم من الحاجة إلى آلية قوية لتقاسم الأعباء والمسؤوليات، فإن النص النهائي لم يتضمن أي منهجية للتنفيذ أو التزام قابل للقياس أو هدف محدد. وأضافت قائلة إن وفد بلدها ما زال يصر على استحداث آليات تكميلية لضمان تقاسم الأعباء والمسؤوليات على نحو يمكن التنبؤ به ومنصف وفعال ومؤثر.

٦ - وأردفت قائلة إن حكومة بلدها تفضل عقد مؤتمر دولي معني باللاجئين على إنشاء منتدى عالمي معني بهم، فمثل هذا المنتدى سيكون على ما يبدو أقل توجها نحو اتخاذ إجراءات عملية، لكنها ترحب بالاقتراح المتمثل في عقد استعراضات رفيعة المستوى في منتصف المدة الفاصلة بين الاجتماعات. وذكرت كذلك أنه ينبغي إنشاء آلية للإبلاغ الدوري الطوعي حتى تتمكن الدول من تقديم تقارير عن تكاليفها ومساهماتها المتصلة باستضافتها اللاجئين. وقالت إن إيران تشدد أيضا على أهمية تسمية غايات محددة وقابلة للقياس لكل هدف من أهداف الاتفاق العامة الأربعة.

٧ - **السيد الخليل** (الجمهورية العربية السورية): قال إن أزمة اللاجئين السوريين هي مثال آخر لما تقوم به الحكومات والأنظمة التي تستغل معاناة الشعب السوري لخدمة مصالحها السياسية الضيقة. فتركيا، على سبيل المثال، تمعن في استغلال قضية اللاجئين السوريين بغرض ممارسة الضغط على الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وتسريع عملية انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي. وفي غضون

ذلك، يظل السوريون في مخيمات اللاجئين خارج وطنهم يعانون من انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان الواجبة لهم. ذلك أن الآلاف من السوريين في تلك المخيمات يقعون ضحايا للاتجار بالأشخاص أو العنف الجنسي، ويظل انتشار زواج الأطفال والزواج المبكر في صفوف اللاجئين السوريين مرتفعا فيها بشكل مريع.

٨ - وأكد أن الحكومة السورية تعمل مع شركائها العاملين في مجال الأنشطة الإنسانية والدول الصديقة على تيسير العودة الطوعية والآمنة والمنظمة لجميع السوريين إلى ديارهم. ولكن من المؤسف أن بعض البلدان الغربية تسعى جاهدة إلى عرقلة تلك الجهود لكي تتمكن من مواصلة استغلال معاناة اللاجئين السوريين الذين هُجّروا من ديارهم بسبب الحروب والأعمال الإرهابية. وقال إن الحكومة السورية تحث جميع الدول الأعضاء والمنظمات الدولية المعنية بالموضوع على دعم جهود الحكومة الرامية إلى كفالة العودة الآمنة لجميع اللاجئين السوريين، خاصة وأنها نجحت في تحرير معظم مناطق البلد التي كانت تحتلها من قبلُ الجماعات الإرهابية المسلحة. وأشار إلى دعوة الحكومة أيضا إلى تجديد الجهود الرامية إلى مكافحة الجماعات الإرهابية التي لا تزال تقوم بعملياتها في الجمهورية العربية السورية وإلى وقف جميع الأعمال العدائية التي تمنع السوريين من اللاجئين والأشخاص المشردين داخليا من إعادة بناء حياتهم. وعلاوة على ذلك، يجب إنهاء التدابير الانفرادية المفروضة من بعض الحكومات على الشعب السوري، والتي تشل الاقتصاد السوري وتدمر البنى التحتية وتفاقم البطالة.

٩ - وأعرب عن ترحيب سورية بكل الجهود الصادقة الرامية إلى تخفيف معاناة اللاجئين والمهاجرين السوريين، وعن رفضها تسييس قضايا حقوق الإنسان من قبل بعض الدول، فهو أمر يتعارض مع المبادئ الإنسانية وينتهك القانون الدولي. وأعرب عن دعوة الحكومة أيضا الدول الأعضاء إلى اتخاذ تدابير حاسمة للقضاء على جميع أشكال التمييز والميز العنصري ضد اللاجئين السوريين في البلدان التي يلجؤون إليها هربا من الأزمة في وطنهم.

١٠ - **السيد غوتيريز سيغو بيردولاس** (إسبانيا): قال إن عدد اللاجئين قد زاد بنسبة ٥٠ في المائة في عشر سنوات، وما زال في ازدياد. وفي عام ٢٠١٨، عملت إسبانيا عن كثب مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (المفوضية). وبصفة إسبانيا جهة تدعم إطار التعامل الشامل مع مسألة اللاجئين، فقد ساهمت بمبلغ مليون يورو لفائدة الإطار الإقليمي الشامل للحماية والحلول الخاص بأمريكا الوسطى والمكسيك. والبلد أيضا شريك في تحالف شاير، الذي يكفل حصول اللاجئين في مخيم دي هاروش، بإثيوبيا، على الطاقة، كما انضم في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ إلى الاتفاقية المتعلقة بخفض حالات انعدام الجنسية. وأعرب عن ترحيب إسبانيا بإدماج الاتفاق العالمي بشأن تقاسم المسؤولية عن اللاجئين في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وبتركيز الاتفاق على تقاسم الأعباء على نحو عادل وعلى زيادة التعاون. وقال إن من الضروري اتباع نهج متعدد الأبعاد ومتعدد أصحاب المصلحة فيما يتعلق بتحركات اللاجئين على نطاق واسع.

١١ - **السيد موسى** (مصر): أشار إلى أن البلدان النامية المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل تتحمل العبء والمسؤولية الأكبرين فيما يتعلق باستضافة اللاجئين، وقال إن ثمة حاجة ملحة إلى المزيد من الإنصاف في تقاسم الأعباء والمسؤوليات. ويعالج الاتفاق العالمي بشأن تقاسم المسؤولية عن اللاجئين مسألة تقاسم الأعباء والمسؤوليات والأسباب الجذرية للتشرد بالتفصيل. والاتفاق، بإنشائه إطارا للتعاون الدولي، سيمكن من تقديم الدعم في الوقت المناسب وعلى نحو مستدام ويمكن التنبؤ به للبلدان والمجتمعات المحلية المضيفة. وسيزيد أيضا التعاون الإنمائي إلى الحد الأقصى باعتباره مكملا للمساعدات الإنسانية.

١٢ - وأعرب عن قلق مصر من تقلص مجال اللجوء في بعض البلدان المتقدمة النمو، وحث جميع الدول على احترام المبادئ الأساسية للنظام الدولي لحماية اللاجئين وتقاسم الأعباء والمسؤوليات المتصلة بحماية اللاجئين وتقديم الدعم لهم إلى حين عودتهم الطوعية أو إعادة توطينهم. وقال إن مصر تظل ملتزمة بإيواء اللاجئين وفقا لتقليدها طويل الأمد باعتبارها بلدا رئيسيا من البلدان المستضيفة للاجئين.

١٣ - **السيدة بيكو** (موناكو): قالت إن ١٦,٢ مليون شخص قد شردوا قسرا في ٢٠١٧، وهو أكبر عدد يسجل على الإطلاق. وأكثر من نصفهم من الأطفال دون سن الثامنة عشرة، وكثير منهم ينزحون دون والديهم. وقالت إن موناكو قد صدقت في عام ١٩٥٦ على الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين، كما تقدم تبرعات سنوية إلى المفوضية منذ عام ١٩٦١. وقد وقعت اتفاق تعاون إطاري مع المفوضية في عام ٢٠١٠، وانضمت في عام ٢٠١٤ إلى مبادرة نانسن التي تعمل على بناء توافق حكومي دولي بشأن خطة لحماية المشردين لأسباب بيئية وتعزيز إدارة المخاطر في بلدانهم الأصلية. وقالت أيضا إن بلدها وقع، في سياق إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين

لعام ٢٠١٦، اتفاقين للشراكة مع المفوضية تعهد بموجبهما بتقديم تبرع إجماليه ٦٧٠ ٠٠٠ يورو على مدى ثلاث سنوات، كما كان في ذلك العام خامس أكبر جهة مانحة على أساس نصيب الفرد للمفوضية. ويستضيف البلد حاليا عددا من عائلات اللاجئين التي تستفيد مما يقدم لها بالمجان من خدمات إسكان ورعاية صحية. ويُلقَّن الوالدون اللغة الفرنسية ويستفيد الأطفال من الدراسة في مدارس موناكو.

١٤ - وانتقلت للحديث عن مجال الوقاية فقالت إن موناكو تتيح بناء القدرات لأجهزة الحماية المدنية. وقد استجابت أيضا لما عدده ٣٥ حالة طوارئ، حيث قدمت خدمات مباشرة وقصير المدة تتعلق بتوفير الأغذية والرعاية الصحية والتعليم والمساعدة في مجال العمل. واختتمت كلامها مكررة تأكيد دعم بلدها للاتفاق العالمي بشأن تقاسم المسؤولية عن اللاجئين، الذي سيتيح تقديم المساعدة للبلدان والمجتمعات المحلية المضيفة في الوقت المناسب وعلى نحو مستدام ويمكن التنبؤ به.

١٥ - **السيد دولو** (مالي): قال إن وسط وشمال مالي قد تعرض، منذ الأزمة التي شهدها البلد في عام ٢٠١٢، لهجمات إرهابية وهجمات الجريمة المنظمة، كما عانى من العنف القبلي المشحون بالتطرف. وازدياد انعدام الأمن يجعل الزراعة صعبة إن لم تكن مستحيلة، مما يزيد من تفاقم انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية في المناطق شديدة الفقر التي تعاني أصلا من آثار تغير المناخ. وقال في هذا السياق إن حكومة بلده تعمل بشكل دؤوب على تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي. ومن أجل إرساء الأسس لاستعادة السلطة الحكومية والخدمات الاجتماعية الأساسية في البلد، شرعت الحكومة في تنفيذ خطة أمنية لوقف انتشار الأسلحة الصغيرة ونزع سلاح الميليشيات، وفتحت مكتبا إقليميا معنيا بالعدالة الانتقالية.

١٦ - وقال أيضا إن مالي تنفذ، توخيا لمعالجة حالة الطوارئ الإنسانية، تدابير استراتيجية لتحسين الظروف المعيشية والحد من قابلية التضرر. وبفضل المساعدة التي تقدمها منظمة الهجرة الدولية والمفوضية ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، تمكنت الحكومة من تنفيذ خطط التصدي للطوارئ في تمبكتو وغاو وكيدال وموبتي، التي توزع من خلالها الدعم العيني والمالي على المشردين داخليا واللاجئين. ومع ذلك، هناك حاجة إلى المزيد من المساعدة لتحسين الاستجابة الإنسانية وإنشاء آليات للحد من المخاطر والكوارث وإدارتها.

١٧ - وأعرب عن امتنان حكومة بلده لتلقي تلك المساعدة وللعمل الرائع الذي تقوم به المنظمات غير الحكومية. واستدرك قائلا إن العجز في تمويل خطة الاستجابة الإنسانية في مالي أمر يبعث على القلق، وقال إن الحكومة تنضم إلى الأمين العام ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في المناداة بإتاحة موارد مالية إضافية.

١٨ - **السيد أحمد** (السودان): قال إن تراث السودان وقيمه الدينية تفرض عليه قبول واستضافة وحماية أكثر من مليوني لاجئ دخلوا البلد. ويظل السودان ملتزما باتفاقية عام ١٩٥١ الخاصة بوضع اللاجئين وبروتوكول عام ١٩٦٧ الملحق بها وبجميع صكوك حقوق الإنسان الإقليمية والدولية التي هو طرف فيها. وعلاوة على ذلك، قامت حكومة السودان مؤخرا بتحديث القانون الوطني لتنظيم اللجوء ليصبح متوائما مع الصكوك الإقليمية والدولية ذات الصلة. ويؤيد السودان أيضا إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين والاتفاقين ذوي الصلة اللذين يجري العمل على إعدادهما.

١٩ - واسترسل قائلا إن الهجرة الجماعية للاجئين من البلدان المجاورة أدت إلى صعوبات كبيرة تواجه السودان. وتزداد الحالة تعقيدا، فإلى جانب التحركات الجماعية للأشخاص، اضطر السودان أيضا إلى مواجهة هجرة مختلطة، وهجرة غير شرعية، وهروب للاجئين من المخيمات وتوجههم إلى المدن، وعمليات تهريب للأشخاص واتجار بهم. وأعرب عن دعم السودان الكامل للمبادرة المشتركة بين الاتحاد الأوروبي وبلدان القرن الأفريقي لتقصي طرق الهجرة، وقال إن البلد قد سن قانونا جديدا بشأن الاتجار بالأشخاص، كما استضاف، بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي والوزارة الاتحادية الألمانية للتعاون الاقتصادي والتنمية، مؤتمرا إقليميا في تموز/يوليه ٢٠١٨ بشأن مكافحة الاتجار بالأشخاص ركز، على وجه الخصوص، على الاتجار بالمهاجرين وتهريبهم داخل منطقة القرن الأفريقي وانطلاقا منها. ولم تتلق الحكومة السودانية سوى قدر ضئيل من المساعدة لإعانتها على مكافحة أنشطة المتاجرين بالأشخاص، رغم أن المجتمع الدولي يعترف بشكل متزايد بالدور الرئيسي الذي يضطلع به السودان في هذا الصدد.

٢٠ - وأردف قائلا إن السودان يقوم، بالتعاون مع المفوضية والدول المجاورة، بتيسير العودة الطوعية للاجئين والمشردين داخليا، سواء داخل البلد أو خارجه. وفي عام ٢٠١٧، وقع السودان وتشاد والمفوضية اتفاقا ثلاثيا ييسر إعادة آلاف اللاجئين التشاديين والسودانيين إلى وطنهم. وعلاوة على ذلك، فإن الحالة الأمنية

والإنسانية في منطقة دارفور السودانية قد تحسنت بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة، كما أن الآلاف من أهالي دارفور المشردين يعودون إلى ديارهم. وقال إن السودان سيواصل دعم العودة الطوعية للمشردين داخليا واللاجئين إلى دارفور، كما سيستمر في بذل جهود بناء السلام والإعمار في تلك المنطقة.

٢١ - **السيدة سوزوكي** (اليابان): قالت إن المفوضية تواجه، في ظل تدهور الحالة الإنسانية وازدياد أعداد اللاجئين، مسؤوليات وتوقعات أكثر مما واجهته في أي وقت مضى. وقد حان الوقت لوضع الاتفاق العالمي بشأن تقاسم المسؤولية عن اللاجئين موضع التنفيذ العملي باعتماد مشروع القرار بشأن المفوضية بتوافق الآراء.

٢٢ - وتطرقت لمسألة اللاجئين السوريين، فقالت إن اليابان يرحب بما أبانت عنه المفوضية من احترام لمبدأ العودة الآمنة والطوعية والكريمة، وإن بلدها سيواصل تقديم المساعدة إلى البلدان المجاورة التي تستضيف اللاجئين. وأثنت، فيما يتعلق بلاجئي الروهينغيا، على بنغلاديش على ما أبدته من كرم باعتبارها بلدا مضيفا وبجهودها الرامية إلى التفاوض على حل لمسألتهم. وأعرب عن ترحيب بلدها بتوقيع مذكرة التفاهم بين المفوضية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وميانمار، وقالت إنه سيواصل دعم الجهود الرامية إلى تهيئة الظروف اللازمة لعودة اللاجئين. وقالت، فيما يتعلق بأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، إن اليابان ترحب بمواصلة إحراز التقدم في تنفيذ إطار التعامل الشامل مع مسألة اللاجئين وتناشد المجتمع الدولي زيادة دعم التنمية في أفريقيا.

٢٣ - وأشارت إلى أن موظفي المفوضية العاملين على الخطوط الأمامية الإنسانية يتعرضون لمخاطر أمنية متزايدة، ثم قالت إن اليابان ستواصل دعمها للمركز الإقليمي للتأهب لحالات الطوارئ، الذي يتيح تدريبا قيِّما للعاملين في مجال الأنشطة الإنسانية وللمنظمات غير الحكومية المعنية بذلك. وأكدت ضرورة أن يوحد المجتمع الدولي جهوده بشأن المبادرات المتخذة في مجال العمل الإنساني والسلام والتنمية، وقالت إن اليابان ستواصل العمل مع المفوضية والدول الأعضاء على إيجاد حلول دائمة لأزمة اللاجئين وبناء السلام الدائم.

٢٤ - **السيدة غوبل** (ألمانيا): قالت إنه لا غنى عن زيادة الإنصاف في تقاسم الأعباء والمسؤوليات فيما يتعلق بتقديم الحلول المستدامة للاجئين في العالم وللبلدان المضيفة لهم. وحثت الوفود على تفعيل الاتفاق العالمي بشأن تقاسم المسؤولية عن اللاجئين من خلال اعتماد مشروع القرار بشأن المفوضية وعلى الانضمام إلى ألمانيا في كفالة تنفيذه.

٢٥ - **السيدة ليموس** (المكسيك): قالت إن التعاون الدولي وتقاسم الأعباء والمسؤوليات وإشراك أصحاب المصلحة المتعددين أمور مطلوبة لتوفير الحماية الكافية للأعداد المتزايدة من اللاجئين. وأعربت عن تأييد المكسيك للاتفاق العالمي بشأن تقاسم المسؤولية عن اللاجئين، وأكدت أن البلد ينفذ فعلا الإطار الإقليمي الشامل للحماية والحلول الخاص بأمريكا الوسطى والمكسيك. وقالت إن البلد يعمل عن كثب مع المفوضية لجعل نظام اللجوء الخاص به أكثر إنسانية وكفاءة، ويقدر المساعدة التي تقدمها له المفوضية في تحديد هوية طالبي اللجوء وتسجيلهم المسبق وتثقيفهم بشأن حق اللجوء، وكذلك تحديد الضعفاء أو ذوي الاحتياجات الخاصة منهم. والمفوضية تساعد المكسيك أيضا في تيسير دخول اللاجئين سوق العمل وحصولهم على خدمات الرعاية الصحية فيها.

٢٦ - **السيدة هورباشوفا** (أوكرانيا): قالت إن بلدها يمتثل امتثالا كاملا للاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين والبروتوكول الملحق بها، وهو ملتزم بوضع نظام وطني للجوء يكون متسقا مع المعايير الأوروبية والدولية. والأشخاص الذين يُمنحون صفة اللاجئ أو الحماية في أوكرانيا يتمتعون بالضبط بما هو مخول للمواطنين الأوكرانيين من حقوق وحريات والتزامات، ويستفيدون من طائفة واسعة من خدمات العمالة. وتعمل الوكالات الحكومية ذات الصلة مع الشركاء الدوليين على تعزيز النظام الأوكراني لحماية اللاجئين.

٢٧ - وقالت إن حوالي ١,٥ مليون شخص في أوكرانيا قد شردوا قسرا من جراء النزاع القائم. وعلاوة على ذلك، فإن السلطات الروسية تحول دون وصول المساعدات الإنسانية الأوكرانية والدولية إلى الأجزاء المحتلة من دونيتسك ولوهانسك والقرم. وتواصل حكومة بلدها بذل كل جهد ممكن لتعزيز الأمن والحماية الاجتماعية للأشخاص المشردين داخليا وحماية حقوقهم. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، اعتمد البلد استراتيجية للإدماج الاجتماعي والاقتصادي على المدى الطويل تتوخى زيادة استقلالية اللاجئين واعتمادهم على أنفسهم، وتأخذ في الاعتبار مصالحهم ومصالح المجتمعات المحلية المضيفة على السواء.

٢٨ - **السيد تشو غوانغ** (الصين): قال إن ما تشهده حالة اللاجئين على الصعيد العالمي من تدهور متزايد تدعو إلى التضامن الدولي والتوصل إلى توافق في الآراء. ومن الأهمية بمكان أن يُحافَظ

على سلطة النظام المتعدد الأطراف، الذي تكون الأمم المتحدة في صميمه؛ وأن تُحترم سيادة كل بلد ويُستفاد من الأمم المتحدة وغيرها من الآليات المتعددة الأطراف. وقال، في ضوء ذلك، إن وفد بلده يحث الجمعية العامة على اعتماد الاتفاق العالمي بشأن تقاسم المسؤولية عن اللاجئين بتوافق الآراء.

٢٩ - وأكد أن من الضروري القضاء على الأسباب الجذرية للهجرة. وينبغي أن تعالج الدول النامية والمتقدمة النمو تلك الأسباب، وفقا لمبدأ المسؤوليات المشتركة وإن كانت متباينة، كما ينبغي للمجتمع الدولي أن يعزز السلام والاستقرار والتنمية والازدهار.

٣٠ - وقال أيضا إنه يجب أن يُسترشد في التصدي لمسألة اللاجئين بمبدأي الموضوعية والحياد. ويجب ألا تُمنح أبدا صفة اللاجئ للمجرمين أو الإرهابيين، أما آليات حماية اللاجئين فيجب ألا تستخدم أدواتٍ للتدخل في الشؤون الداخلية لأي بلد.

٣١ - واسترسل قائلا إن الصين، بصفتها دولة طرفا في الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين والبروتوكول الملحق بها، تقدم مساعدة كبيرة للعديد من البلدان النامية. وقد أفضت زيارة المفوض السامي إلى الصين في آب/أغسطس ٢٠١٨ إلى إبرام العديد من التفاهمات المشتركة بشأن تعميق التعاون الثنائي بين بلده والمفوضية. وأكد أن الصين تظل مستعدة لتعزيز تعاونها مع تلك الهيئة وللعمل مع جميع الأطراف على تحسين الحوكمة العالمية لمسألة اللاجئين.

٣٢ - **السيدة فاسوفان** (تايلند): قالت إن بلدها قد أعاد، بالتعاون الوثيق مع ميانمار، مجموعتين من اللاجئين من مواطني ميانمار، كما أنه بصدد التحضير للعودة الآمنة والطوعية والمستدامة لمجموعة أخرى منهم. وتحقيقا للاستدامة، استحدث البلد برامج تتعلق بأسباب المعيشة من شأنها أن تمكن اللاجئين العائدين من مواطني ميانمار من إعالة أنفسهم. وتُلزم مذكرة التفاهم التي وقعت مؤخرا بين الوكالات الحكومية ذات الصلة تلك الوكالات بتجنب احتجاز الأطفال اللاجئين لأجل غير مسمى. وأعربت، فيما يتعلق بالحد من حالات انعدام الجنسية، عن تأييد تايلند إصدار شهادات الميلاد لجميع الأطفال المولودين في تايلند، وعن استمرار التزامها بالحملة العشرية للقضاء على انعدام الجنسية في أفق عام ٢٠٢٤، التي أطلقتها المفوضية.

٣٣ - وقالت إن حكومة بلدها تشدد على الحاجة إلى تقاسم المسؤوليات، وأعربت عن أملها في أن يعزز الاتفاق العالمي بشأن تقاسم المسؤولية عن اللاجئين التعاونَ الدولي. وستواصل العمل على نحو وثيق مع المفوضية وغيرها من الشركاء لمساعدة اللاجئين وإيجاد حلول دائمة.

٣٤ - **السيدة بيريزيتش** (صربيا): قالت إن وفد بلدها يوافق على أن ثمة حاجة ملحة إلى زيادة الإنصاف في تقاسم الأعباء والمسؤوليات، ويتطلع إلى اعتماد الاتفاق العالمي بشأن تقاسم المسؤولية عن اللاجئين. وفي التسعينات من القرن الماضي، استضافت صربيا مئات الآلاف من اللاجئين من يوغوسلافيا السابقة، وكذلك أشخاصا مشردين داخليا من كوسوفو وميتوهيا، وما زالت ملجأً لأكثر من ٢٢٥ ٠٠٠ شخص. وهي تسدي، بمساعدة المنظمة الدولية للهجرة، المشورة للاجئين المهتمين بالعودة إلى صربيا وتتيح المساعدة في عملية إعادتهم.

٣٥ - وزادت قولها إن صربيا، بصفتها بلد عبور للاجئين والمهاجرين، تستثمر موارد كبيرة في تزويدهم بالرعاية الصحية والمواد الغذائية والأدوية والمعلومات المتعلقة باللجوء. ويحصل جميع الأطفال المهاجرين، ممن هم في سن التمدرس في المستوى الابتدائي، على التعليم، بغض النظر عن صفتهم من حيث قانون الهجرة. وقالت إن بلدها اعتمد في آذار/مارس ٢٠١٨ قانون اللجوء والحماية المؤقتة الذي يحدد القواعد والأنظمة المتعلقة بطالبي اللجوء بمزيد من التفصيل.

٣٦ - وقالت إن برنامج الإسكان الإقليمي مثال للتعاون بين البلدان المضيفة وبلدان المنشأ والشركاء الدوليين. فالبرنامج، بالإضافة إلى اتسامه بطابع إنساني، ييسِّر المصالحة وإقامة العلاقات الودّية. ومن أجل ضمان الظروف المستدامة لإعادة إدماج العائدين، من الضروري لجميع البلدان المشاركة أن تنفذ البرنامج تنفيذا كاملا. ولا تزال هناك مشاكل كبيرة بالنسبة لإدماج اللاجئين الكرواتيين الذين يعيشون في صربيا أو إعادتهم الدائمة إلى وطنهم.

٣٧ - ومضت تقول إنه، بعد مضي ١٩ سنة، تمكن ١,٩ في المائة فقط من المشردين داخليا من إقليمي كوسوفو وميتوهيا من تحقيق العودة المستدامة. ويستمر العنف ضد الصرب بلا هوادة، كما دُمر أكثر من نصف ممتلكاتهم. واختتمت كلامها قائلة إن حكومة بلدها ستواصل التعاون مع المفوضية والشركاء الآخرين في البحث عن حلول عادلة ودائمة لهؤلاء السكان.

٣٨ - **السيد ميكاييلي** (أذربيجان): أشار إلى أن المشردين داخليا يمثلون أكثر من ثلثي الأشخاص المشردين قسرا، ثم قال إن من المهم،

في سياق الاتفاقات العالمية، أن يولى اهتمام أكبر بكثير مما هو عليه الأمر بتخفيض عدد المشردين داخليا. وتدعم أذربيجان جميع الجهود الرامية إلى إذكاء الوعي بمحنة هؤلاء المشردين، وتعميم مراعاة الحقوق الواجبة لهم في منظومة الأمم المتحدة، وتعزيز التصدي الدولي للتشرد الداخلي. وقال إن الوقت قد حان للنظر في وضع أطر حماية أقوى، واعتبر في هذا السياق أن إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين يمثل خطوة جبارة إلى الأمام.

٣٩ - واسترسل قائلا إن احتلال الأراضي الأذربيجانية قد تسبب في تشرد داخلي مكثف. وبفضل الجهود التي تبذلها حكومة بلده، سيكون لما عدد ٣٠٠ ٠٠٠ مشرد داخلي مساكن جديدة بحلول نهاية عام ٢٠١٨. ومع ذلك، فوفقا لما يفضله أولئك المشردون أنفسهم، لن تألو أذربيجان جهدا لضمان عودتهم الآمنة والطوعية والكريمة.

٤٠ - **السيد الصحراوي** (الجزائر): قال إن العبء الناجم عن تداعيات التشريد يقع بدرجة غير متناسبة على البلدان النامية، ومن ثم يجب بذل كل جهد ممكن لتشجيع التقاسم العالمي للمسؤوليات والأعباء عند معالجة حالات اللاجئين. وأعرب عن خيبة أمل الجزائر من كون تقرير المفوض السامي (A/73/12) يركز على وجه الخصوص، على غرار ما فعله في السنوات السابقة، على دور البلدان المانحة في التكفل باحتياجات اللاجئين، في حين أنه قصر دون إيلاء اهتمام كاف لحالة البلدان التي تستضيف أعدادا كبيرة من اللاجئين. ويجب أن تكفل المفوضية إيلاء الاعتبار الواجب للجهود التي تبذلها البلدان والمجتمعات المضيفة في سبيل تلبية احتياجات اللاجئين. ويجب على المفوضية أيضا أن تتيح المزيد من المعلومات عن تأثير وجود اللاجئين، بمن فيهم اللاجؤون لمدد طويلة، على الخطط الإنمائية الوطنية للبلدان المضيفة. وأعرب أيضا عن خيبة أمل الجزائر لأن التقرير لم يول الاهتمام الكافي للتحديات التي تواجهها بلدان شمال أفريقيا، والتي هي في الغالب بلدان مقصد للمهاجرين واللاجئين، وكذلك بلدان مرور عابر لمن يحاول منهم الوصول إلى أوروبا. وقال إن الجزائر تأمل أن تتضمن تقارير المفوض السامي المقبلة مزيدا من المعلومات عن التحديات الخاصة التي تواجهها هذه البلدان.

٤١ - وأردف قائلا إنه، ابتغاء الحد من عدد اللاجئين والمشردين في جميع أنحاء العالم، يتعين اتباع نهج شامل يعالج الأسباب الجذرية للتشرد، بما في ذلك الفقر وتخلف النمو وعدم الاستقرار والنزاعات بين الدول، التي يجب تسويتها بالوسائل السلمية وفقا للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

٤٢ - وقال أيضا إن الجزائر تستضيف عدة آلاف من اللاجئين، ومنهم أعداد كبيرة من اللاجئين الصحراويين الذين تركوا ديارهم في إقليم الصحراء الغربية غير المتمتع بالحكم الذاتي، وإنها لا تزال تدعو إلى عودتهم الطوعية إلى وطنهم بأمان وكرامة في إطار حل دائم يضمن لهم ممارسة حقهم في تقرير المصير. وأعرب عن الأسف لأن تقرير المفوض السامي قدم أرقاما غير دقيقة عن أعداد اللاجئين والمشردين في الجزائر. وقال إن الجزائر تحث مفوضية شؤون اللاجئين على تحديث هذه الأرقام بما يعكس أعداد اللاجئين الصحراويين بدقة. وأعرب عن شكر الجزائر البلدانَ المانحة التي قدمت المساعدة للاجئين الصحراويين في أراضي البلد، وتهيب بالبلدان الأخرى أن تحذو حذوها.

٤٣ - **السيدة بوشيخي** (المغرب): قالت إنه وفقا للبيان الصحفي الصادر عن المفوضية في ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، وفي غياب عملية تسجيل مكتملة، ستواصل المفوضية استخدام العدد ٠٠٠ ٩٠ باعتباره الرقم الرسمي المعتمد في التخطيط للاجئين الصحراويين الأكثر عرضة للهشاشة في مخيمات تندوف. وبدلا من إثارة الالتباس بشأن عدد اللاجئين في المخيمات، ينبغي على الجزائر السماح للمفوضية بإجراء تعداد للاجئين وفقا لالتزاماتها بموجب القانون الدولي.

٤٤ - وذكرت أن نحو ربع المشردين في العالم يعيشون في أفريقيا، وأعدادهم في ازدياد. وقالت إن وفد بلدها يثني على بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى المضيفة للاجئين لأنها تظل مخلصة لتقاليدها العريقة في مجال الاستضافة والتضامن. واستدركت معربة عن القلق من كون العمليات المتعلقة باللاجئين لا تزال، رغم الدعم القوي من الجهات المانحة، تعاني من نقص مزمن في التمويل، ولا سيما في حالة اللاجئين لمدد طويلة.

٤٥ - وأعربت كذلك عن الأسف لاستمرار تسييس بعض حالات اللاجئين. وأشارت إلى أن البلدان المضيفة للاجئين مطالبة بموجب القانون الدولي بالسماح بتسجيلهم، ثم قالت إن محاولات ربط ذلك التسجيل بالقضايا السياسية غير مقبول، وهو دليل إضافي على أن الجزائر وجبهة البوليساريو تستغلان حالة اللاجئين لتحقيق مكاسب سياسية واقتصادية ومالية. وبالإضافة إلى اختلاسهما المعونة الإنسانية، فإنهما تفرضان ضريبة القيمة المضافة عما يُتلقى من معونة،

مستغلتين بؤس السكان وسخاء الجهات المانحة. وليس من المستغرب أنهما تعارضان إجراء تعداد للاجئين.

٤٦ - **السيدة دوران** (المراقبة عن اللجنة الدولية للصليب الأحمر)، أشارت إلى أن التشرد الداخلي يصبح أكثر فأكثر ظاهرة حضرية، ثم قالت إن المنظمات الإنسانية بذلت في السنوات الأخيرة جهودا لتحسين الاستجابة لاحتياجات النازحين الذين يعيشون في البلدات والمدن. وفي عام ٢٠١٨، بعد إجراء مقابلات مع مئات من الأشخاص المشردين الذين يعيشون في المجتمعات الحضرية، خلصت اللجنة الدولية للصليب الأحمر إلى أن الاستجابة الإنسانية لا تزال غير كافية. وتواصل الوكالات الإنسانية التركيز على الأشخاص الذين يعيشون في المخيمات وتفرط في الاعتماد على الاستجابات ذات الطابع العام. وهناك ثغرات في الاستجابة الطارئة والاستجابة طويلة الأجل لفائدة الناس الموجودين في المخيمات، وهده الثغرات، وإن كانت تعزى في كثير من الأحيان إلى نطاق المدن وتعقيدها وإلى محدودية الخبرة فيما يتعلق بالسياقات الحضرية، قد تكون أيضا ناتجة عن جمود التخطيط وعدم مرونة التمويل وفجواته، وعن المصالح السياسية وعدم توافر بيانات موثوقة. وإن الافتراض بأن المشردين داخليا الموجودين في المناطق الحضرية يصعب أكثر تحديدهم وأنهم أفضل حالا من أولئك الموجودين في المخيمات قد يفسر أيضا اتسام الاستجابة بطابع محدود ومتفكك، كما أن نقص المعلومات عن احتياجاتهم قد يفسر جزئيا الاعتماد على الحلول الشاملة لكل أنواع المشردين. وحثت جميع الجهات العاملة في مجال الأنشطة الإنسانية في المجتمعات المحلية الحضرية على العمل المشترك ابتغاء تحسين التصدي للنزوح إلى المناطق الحضرية. وبالعمل معا، ينبغي لتلك الجهات أن تأخذ وقتا لكي تدرس احتياجات المشردين في المناطق الحضرية وأوجه ضعفهم وتأثيرهم على المجتمعات المحلية المضيفة. وينبغي لها أن تتيح تدخلات هيكلية أوسع نطاقا وحلولا مخصصة حسب الاحتياجات، وأن تقدم الدعم في حالات الطوارئ وتبني القدرة على الصمود، وذلك بشكل متزامن ومنذ البداية. وينبغي لها أيضا أن تنظر في استحداث نهج جديدة وأن تُخضعها للتجربة. وفي عالم أضحى يتوسع حضريا أكثر من أي وقت مضى، من الضروري مواجهة التحدي الحضري المتمثل في التشرد الداخلي.

٤٧ - **السيدة إنانج أُرنيكول** (تركيا): قالت إن من المهم جدا، ابتغاء معالجة الأسباب الجذرية، أن تدعم بلدان المقصد عمليات السلام وتشجع تسوية المنازعات بالوسائل السلمية. وينبغي لها أيضا أن تضع في اعتبارها أن المشردين بحاجة إلى آفاق مستقبلية، وإلى أن تساعد في بناء ذلك المستقبل. لكن لا يمكن لأي بلد أن يواجه تحديات الهجرة منفردا. وتتوقع البلدان التي تتحمل العبء الأكبر للهجرة الجماعية، عن حق، من المجتمع الدولي أن يبين عن تضامنه وتفهمه فيما يتعلق بتقاسم الأعباء والمسؤوليات.

٤٨ - وأردفت قائلة إن تركيا، بصفتها أكبر بلد مستضيف للاجئين، تولي الأهمية الأكبر للاتفاق العالمي بشأن تقاسم المسؤولية عن اللاجئين، الذي يوفر الأساس لتقاسم الأعباء والمسؤوليات على نحو منصف ويمكن التنبؤ به، والذي يجسد فهما دوليا مفاده أن مسائل التشرد تقتضي معالجة عالمية بحسن نية. ومن المهم الاستمرار في اتباع نهج ''العالم بأسره'' وإبقاء التضامن الدولي وتقاسم الأعباء والمسؤوليات في مقدمة المواضيع في جدول الأعمال الدولي. وأعربت عن أمل تركيا أن يشرع مزيد من الدول، في ظل اعتماد الاتفاق، في تولي المسؤولية الأخلاقية والسياسية والقانونية، وقالت إن البلد سيواصل الضغط كي ينفذ الاتفاق تنفيذا قويا.

رُفعت الجلسة الساعة ١١:٢٥.